تقييم كفاءة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الليبية

باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1985 - 2019)

■ أ. رجعة فرج سعيد المشيطي *

● تاريخ استلام البحث 2025/03/22م ● تاريخ قبول البحث 2025/04/30م

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1985 – 2019، وذلك باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن حجم الودائع الادخارية لا تشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع. كما توافقت مؤشرات المرونة الدخلية (IFC) والتضخم النقدي (MI) والاستقرار النقدي (MCS) على أن الائتمان المصرفي تسبب في إحداث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الليبي في (10) سنوات، كذلك توافقت المؤشرات الثلاثة على أن الائتمان المصرفي أدى إلى إحداث ضغوط انكماشية في الاقتصاد الليبي خلال (6) سنوات. أيضاً اتفق مؤشرا التضخم النقدي (MI) والمرونة الدخلية (IFC) من الدراسة على وجود ضغوط تضخمية بسبب الائتمان المصرفي وذلك في (20) فترة من الدراسة، أيضا اتفق المؤشران على وجود ضغوط انكماشية تسبب بها الائتمان المصرفي وذلك خلال (14) فترة من الدراسة.

وتوصي الدراسة بضرورة مراجعة الإجـراءات التنفيذية والتشريعات التي يتبعها المصرف المركزي والخاصة بالسياسة الائتمانية ومنح الائتمان. وتشجيع الأفراد على وضع أموالهم كودائع ادخارية، والبحث عن وسائل أخرى خصوصاً بعد إلغاء الفائدة منذ العام 2012.

● **الكلمات المفتاحية:** الائتمان المصرفي، مؤشر المرونة الدخلية، مؤشر التضخم النقدي، مؤشر الاستقرار النقدي.

** محاضر بالهيئة الليبية للبحث العلمي - فرع بنغازي - ragafarag@gmail.com.

■ **Abstract:**

This study aimed to measure the efficiency of credit extended by Libyan commercial banks from 1985 to 2019, using a set of economic indicators. The study yielded several key findings, most notably that savings deposits do not constitute a significant proportion of total deposits. Furthermore, the Income Flexibility Coefficient (IFC), Monetary Inflation (MI), and Monetary Stability Coefficient (MSC) indicators all concurred that bank credit exerted inflationary pressures on the Libyan economy in ten (10) years. These same three indicators also agreed that bank credit led to deflationary pressures in six (6) years.

The Monetary Inflation (MI) and Income Flexibility Coefficient (IFC) indicators from the study agreed on the presence of inflationary pressures due to bank credit in twenty (20) periods of the study. The two indicators also agreed on the existence of deflationary pressures caused by bank credit during fourteen (14) periods.

The study recommends a critical review of the executive procedures and legislation employed by the Central Bank concerning credit policy and the extension of credit. It also recommends encouraging individuals to place their funds in savings deposits and exploring alternative means, particularly since the abolition of interest in 2012.

● **Keywords**: Bank Credit, Monetary Stability Coefficient (MSC), Income Flexibility Coefficient (IFC), Monetary Inflation (MI).

■ المقدمة

تعد المصارف حلقة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي لأي دولة. فهي تؤدي دوراً حيوياً في تنمية النشاطات الاقتصادية المختلفة، كما أنها تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية لتحقيق الأرباح. ويعد الائتمان المصرفي أهم مصادر التمويل التي تقدمها المصارف للأفراد والشركات، إذا يعد أداة حساسة قد تؤدي أضراراً كبيرة إذ لم يحسن استخدامها، ولذلك فإن السياسة الائتمانية تعد انعكاساً للخطط الاستراتيجية للنظام المصرفي، فيما يتعلق

بالمصارف التجارية سواء كانت العامة أو الخاصة في ليبيا من خلال منح الائتمان إلى الأفراد والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة. ويعد في الوقت نفسه من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية للمصرف، ولها تأثير مباشر على أداء المصرف المالي. وبذلك يجب أن تقوم السياسة الائتمانية على أسس موضوعية مناسبة للظروف والإمكانات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي، وأن تكون مناسبة للبيئة والمُناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي تعمل فيه. وعليه يتطلب معرفة العائد الذي يحصل عليه المصرف ومستوى المخاطرة التي يتعرض لها (السبهان، 2018، 45).

■ **الدراسات السابقة**

تناولت العديد من الدراسات موضوع الائتمان من جوانب متعددة وبطرق قياس مختلفة، وفي هذا الجانب قام (**الدغيم والأمين**، 2006) بدراسة التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، حيث هدفت الدراسة إلى التحقق من سلامة إجراءات منح الائتمان من خلال دراسة معايير منح الائتمان في المصرف الصناعي السوري للوقاية من أخطار الديون المتعثرة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: عدم قيام المصرف الصناعي السوري بإجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الإقراض، حيث يتم التركيز على الضمانات المادية أكثر من اعتمادها على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان.

أما دراسة (**العياش**، 2011) فركزت على كفاءة المصارف في تعبئة المدخرات ومنح الائتمان: دراسة تحليلية مقارنة، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على كفاءة المصارف السورية الخاصة والعامة من حيث قدرتها على حشد المدخرات ومنح الائتمان، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن من خلال مراجعة الأدبيات واستخدامها في وصف أعمال المصارف من خلال مقارنة نتائج أعمال المصارف العامة والخاصة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الخاصة كانت أكثر كفاءة وقدرة على تعبئة المدخرات من المصارف العامة، كما استطاعت المصارف العامة أن ترفع نسبة الائتمان إلى حجم ودائعها أكثر من المصارف الخاصة. بينما تناولت دراسة (**الشيخلى**، 2012) العوامل الرئيسية المحددة لمنح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. فقد هدفت الدراسة

لتحديد العوامل الرئيسية في منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية. أهم نتائجها يوجد للعوامل (الوضع المالي للعميل، السمات الشخصية، الضمانات) دورً هام في اتخاذ القرار الائتماني. تأتي الأهمية بالدرجة الأولى في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

وجاءت دراسة (**عبادي**، 2014) حول تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان. وقد هدفت الدراسة لتقييم سياسات واستراتيجيات المصارف التجارية الجزائرية في توظيف الأموال، من خلال مجموعة من المؤشرات التي كشفت عن التذبذب بين الأثر التضخمي والأثر الانكماشي الذي يحدث بسبب الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المصرفي لم يمارس دوره في إحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد. أما دراسة (**سيف**، 2016) التي كانت حول مدى كفاءة المصارف الإسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي. فقد هدفت الدراسة للكشف عن مدى كفاءة المصارف الإسلامية في سوريا لضبط عملية منح الائتمان المصرفي من خلال دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي، وذلك من خلال تشخيص واقع عملية منح الائتمان في المصرف. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عوامل (السمات الشخصية للعميل، القدرة، رأس المال، لمصرفي الضمانات، الظروف المحيطة الغرض من الائتمان، الإدارة، التوقع المستقبلي) لها دور مهم في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

■ مشكلة الدراسة

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من خلال الائتمان الممنوح من هذه المصارف وعمليات الإقراض لمختلف القطاعات سواء كانت أفراداً أو مؤسسات، ما يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية، حيث إن للمصارف التجارية دورا رئيسياً في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويتم تحديد آلية الائتمان المصرفي من خلال السياسة النقدية للمصارف، وبالتالي يتحتم ضرورة تقييم أداء المصارف في منح الائتمان، ومن ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: **ما مدى كفاءة المصارف التجارية العاملة في ليبيا في منح الائتمان؟**

■ **أهداف الدراسة**

1 - التعرف على المفاهيم المختلفة للائتمان والسياسة الائتمانية من خلال الاطلاع على بعض الأدبيات.

2 - استعراض واقع السياسة الائتمانية في ليبيا خلال فترة الدراسة.

3 - التعرف على مدى كفاءة المصارف التجارية الليبية في منح الائتمان من خلال المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة.

■ **منهجية الدراسة**

أ - أسلوب الإحصاء الوصفي ويتعلق بوصف وتحليل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

ب - الأسلوب الكمي ويتعلق بقياس كفاءة المصارف التجارية العاملة في ليبيا وفقاً للمؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة.

■ **الإطار النظري للدراسة**

تمثلت أولى صور العمل المصرفي في قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها حق الحصول على الفائدة، بل في بعض الأحيان كان عليهم دفع جزء من هذه الودائع لمن أودعت لديه هذه الممتلكات نظير المحافظة عليها، ثم أخذت مؤسسات الإيداع ممارسة عمليات الإقراض مقابل فوائد وضمانات تختلف حسب طبيعة العمليات، حيث إن عمليات الإقراض تتم من ممتلكات المقرض نفسه (فلوح، 1999، 13).

ثم أخذ العمل المصرفي في التطور، ومع تراكم الودائع لدى وكالات الصرافة التي تمارس هذا النشاط، رأت أن جزءاً من المودعين يتركون ودائعهم لفترات طويلة دون استخدام، فقامت هذه الوكالات باستخدام جزء من هذه الودائع وإقراضها مقابل سعر فائدة، وبالتالي بعد أن كان المودعون يدفعون مقابل إيداعهم لأموالهم لدى هذه الوكالات أصبحوا يتلقون الفائدة مقابل تلك الأموال المودعة.

وهكذا انتقل العمل المصرفي من قبول الودائع إلى القيام بعمليات الإقراض ليكون هو الركن المهم لأعمال المصارف الحديثة، ألا وهو قبول الودائع من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية بمختلف أنواعها. ومن هنا نرى أن المصارف التجارية أخذت وظيفة الوساطة المالية من خلال قيام المصرف باستقبال الفوائض المالية لدى القطاعات التي لديها الأموال، ثم توجيه هذه المدخرات إلى القطاعات التي تحتاجها لمختلف الأغراض سواء الإنتاجية أو الاستثمارية...الخ.

● المصدر: من إعداد الباحثة.

● **مفهوم الائتمان المصرفي**

يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يمنحها المصرف لعميل ما. حينما يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال، ويقوم بكفالته لفترة معينة بناء على اتفاق الطرفين، ويقوم المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بالتزاماته، مقابل عائد معين ممثلاً في الفوائد والمصاريف (الشيخلي، 2012، 17). كما يعرف أيضاً بأنه عملية يرتضي بموجبها المصرف مقابل سعر فائدة أو عمولة معينة أن يمنح العميل بناء على طلبه سواء كان ذلك تسهيلات في صورة أموال أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه، وقد تكون في صورة إقراض لأغراض استثمارية أو في صورة تعهد متمثل في كفالة المصرف لهذا العميل (انجرو، 2007،17).

● **مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي**

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي ارتبطت في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة للمجتمع لإشباع رغبات الأفراد غير المحدودة وهو ما يعرف بمصطلح الندرة، التي تم استخدامها في مختلف المجالات،

حيث تعد من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل المؤسسات، حيث أشار أدم سميث في كتابه الشهير «ثروة الأمم»، إلى أن الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين يلاحقون ويُعظّمون مصالحهم الخاصة. وأنه في ظل وجود سوق تنافسية حرة فإنه هناك يد خفية تقود الاقتصاد إلى تعظيم هذه المصالح وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وكان يرى أن المنافسة (بهدف تعظيم الأرباح) هو أفضل منظم لعمل الاقتصاد، مشيرا إلى أن الاقتصاد ما هو إلا هيكل منظم لذاته، ولكي يعمل بكفاءة فلا بد أن تقلص الدولة تدخلها في الاقتصاد إلى أدنى الحدود، ذلك أن مثل هذا التدخل يمكنه التأثير سلبا على كفاءة عمل السوق.

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مصطلح الكفاءة إلا إن المفهوم التاريخي يرجع إلى الاقتصادي فيلفريدو باريتو (1848 - 1932) والذي صاغ هذا المفهوم بما يعرف بـ (أمثلية باريتو)، حيث يطلق مصطلح أمثلية باريتو على حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة أو سلعة ما إلا عن طريق الإضرار بأحد المستهلكين أو إحدى السلع ضمن تركيبة من الموارد المحدودة وعدد غير متغير من الأطراف المستفيدة (عراج، 2018، 3). وعليه فإن الكفاءة تشير إلى الاستغلال الأمثل للموارد، بمعنى آخر تحقيق أقصى قدر ممكن للمخرجات من المدخلات الفعلية التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات سواء كان للمؤسسة المصرفية أو الاقتصادية.

- **مفهوم الكفاءة المصرفية**

في ظل التطورات المحلية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات الحديثة تحتّم على المصارف أن تركز على كفاءتها من خلال توجيه مدخلات ومخرجات المصارف كشرط أساس لنجاحها واستمراريتها، كون المصارف تزاول أنشطتها في سوق يتسم بالمنافسة، والكفاءة في المصارف تعني «اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من المنتجات والخدمات المالية بما يمكنها من مواجهة كافة الظروف والمتغيرات المصاحبة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة» (عراج، 2018: 15). كما عرفت الكفاءة بأنها الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات، كذلك تعرفت بأنها إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة كذلك العمل على تقليل الهدر في الطاقة الانتاجية».

● **أهمية الكفاءة المصرفية**

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية في كون التزام المصرف بمعدل كفاءة مناسب يمكنه من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة، إلى جانب توفير معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية. وأن الالتزام بمعايير الإقراض يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول. كما أن وجود الإدارة الكفؤة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الكفاءة، حيث ان الإدارة الكفؤة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل ما يؤدي إلى رفع صافي الدخل للمصرف.

■ **العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية**

أ - **العوامل الداخلية:** وتتكون من السياسات المالية والإدارية التي يتبعها المصرف، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف، والكفاءة، وحجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.

ب - **العوامل الخارجية:** وهي متعلقة بالسياسات المفروضة على المصرف، ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الدولة والمصرف المركزي تحديدا، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على المصارف، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح.

■ **المنهجية المستخدمة الدراسة**

في هذا الجزء سنتطرق إلى المعايير التي تم استخدامها في قياس كفاءة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (1985 - 2019) (محمد عبادي، 2014، ص 34 - 38).

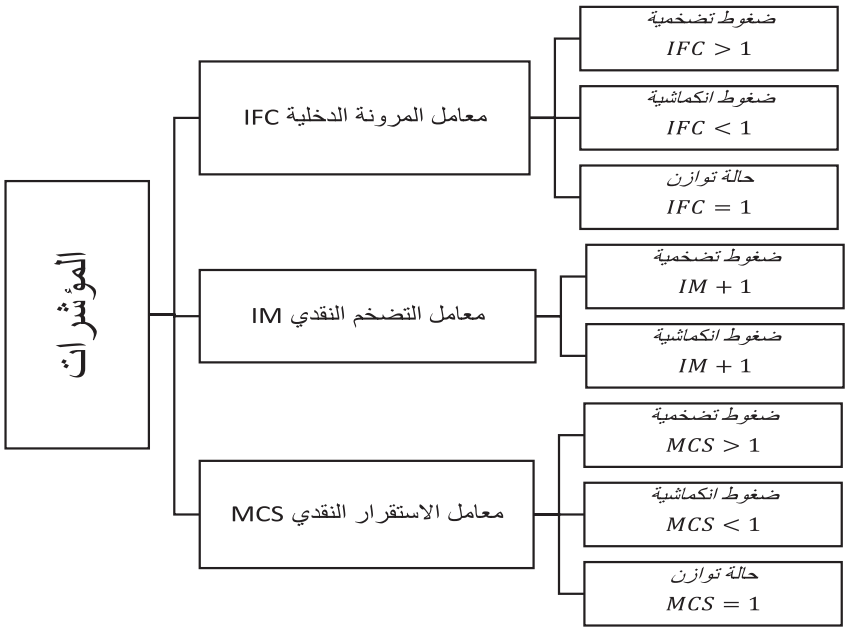

● المصدر: من إعداد الباحثة.

■ **المعيار الأول - معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد (IFC):**

تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فإذا لم تتسق العلاقة وفق النظرية، فقد يكون ذلك مؤشراً على نقص فاعلية دور المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، ويقتضي الحال أن يكون حجم هذا الائتمان بمستوى لا يخلق ضغوطاً تضخمية أو انكماشية للاقتصاد، ويتم ذلك من خلال حساب معامل المرونة الدخلية والتي تمثل العلاقة بين التغير النسبي في إجمالي الائتمان المصرفي والتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معامل المرونة الدخلية} = \frac{\Delta \text{الائتمان المصرفي}}{\text{الائتمان المصرفي}} \div \frac{\Delta \text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وفقاً للمنطق الاقتصادي فإن معامل المرونة الدخلية يكون مساويا للواحد الصحيح، حتى تتعادل الزيادة في حجم الائتمان مع الزيادة في الناتج المحلي، أما إذا كان المعامل يزيد أو يقل عن

الواحد الصحيح فإن ذلك يعد مؤشراً عن وجود ضغوط تضخمية أو انكماشية حادة أو ضعيفة حسب بعد أو قرب المعامل عن الواحد. ومرد ذلك أن التوسع في حجم الائتمان المصرفي يؤدي أساساً إلى زيادة في عرض النقود داخل الاقتصاد. فإذا لم يواكب هذا التوسع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي، يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية تنعكس بآثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي وأهداف التنمية. ويحدث العكس فيما لو انكمش الائتمان المصرفي وبشكل لا يتناسق والنشاط الاقتصادي، مما يعني أن سياسات واستراتيجيات المصارف التجارية بشأن استخدام أموالها تحكمها العلاقة بين ما يجب أن تقدمه هذه المصارف وما تخلقه هذه القروض والائتمانيات من معروض نقدي إضافي للاقتصاد.

مع الإشارة إلى أن العلاقة بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتوقف أيضا على البناء الاقتصادي والمالي للدولة، وعلى المكان الذي يشغله النظام المصرفي في النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة وحجم السوق النقدية وسوق رأس المال.

■ المعيار الثاني - معيار فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي (IM):

يستخدم معيار فائض المعروض النقدي في تقدير الوقوع في حالة التضخم النقدي بسبب الائتمان المصرفي ويعبر عن هذا المعيار بالمعادلة:

$$\text{التضخم النقدي} = \Delta \text{الائتمان المصرفي} - \frac{\text{الائتمان المصرفي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times \Delta \text{الناتج المحلي الإجمالي}$$

حيث تمثل نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي الطلب على الائتمان المصرفي (قيمة الكسر الذي في المعادلة) نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الحقيقي من الائتمان المصرفي. أما الزيادة في المعروض النقدي الذي تحدثه المصارف التجارية بسبب ما تقدمه من ائتمان للأفراد والقطاعات المختلفة، فتعكس مقدار الزيادة في حدة الضغوط التضخمية للاقتصاد، حيث يشير الانخفاض في هذا المعيار إلى عكس ذلك تماما أي الضغوط الانكماشية.

■ **المعيار الثالث - معيار معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي (MCS):**

يعرف هذا المعيار بالمنهج النقدي لصندوق النقد الدولي لإيضاح ظاهرة التضخم واختلاف التوازن المالي بسبب الائتمان المصرفي المقدم في الاقتصاديات النامية بصورة خاصة. ويعبر عن هذا المعيار بالصيغة التالية:

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{نسبة التغير في الائتمان المصرفي}}{\text{نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وفقاً لهذا المعيار فإن معدل الزيادة في حجم الائتمان المصرفي خلال فترة زمنية معينة بمقدار يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة الزمنية يؤدي إلى حدوث اختلال بين تيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات أو بين الطلب الكلي والعرض الكلي فيحدث التضخم، وذلك بسبب الضغط على الأسعار نحو التزايد، ووفقاً هذا المعيار يتم تقييم الائتمان المصرفي بصورة مشابهة لمعيار المرونة الدخلية للاقتصاد، حيث يجب أن تكون قيمته مساوية إلى الواحد الصحيح في حالة الاستقرار النقدي نظرا لتوازن العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الحقيقي، أما في حالة الزيادة أو النقصان عن الواحد فإن ذلك دليل على وجود حالات تضخم أو انكماش تختلف حدة قوتها أو ضعفها بابتعادها أو قربها عن الواحد الصحيح.

● **تحليل بيانات الدراسة**

سيتم تحليل بيانات الدراسة من خلال التحليل الوصفي للبيانات، وكذلك قياس كفاءة المصارف التجارية في منح الائتمان من خلال المعايير الثلاثة المستخدمة في هذه الدراسة.

● **أولاً - التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:** بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (1)

يلاحظ أن حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية خلال الفترة (1985 - 2019) ازداد بصورة بسيطة ثم أخذ في الارتفاع بصورة أكبر بعد هذه الفترة وسجلت أعلى قيمة في عام 2015 بقيمة (20212.90) مليون دينار بينما سجلت أدنى قيمة في عام 1986 بقيمة بلغت (2031.60) مليون دينار. أما الناتج المحلي الإجمالي كان متوازنا في بداية

الفترة، ثم أخذ قيما متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وسجلت أعلى قيمة في عام 2008 بقيمة (105728.4)، بينما سجلت أدنى قيمة في العام 1987 بقيمة بلغت (6011.6).

جدول رقم (1) حجم الائتمان والناتج المحلي الإجمالي بملايين الدينارات

السنة	حجم الائتمان Credit	الناتج المحلي الإجمالي GDP		السنة	حجم الائتمان Credit	الناتج المحلي الإجمالي GDP
1985	033.0 ،2	7852.1		2005	166.6 ،6	54537.0
1990	053.3 ،3	8246.9		2010	044.6 ،13	87375.0
1995	281.5 ،4	10672.3		2015	212.9 ،20	67289.1
2000	584.0 ،5	18456.9		2019	912.7 ،16	96835.6

● المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

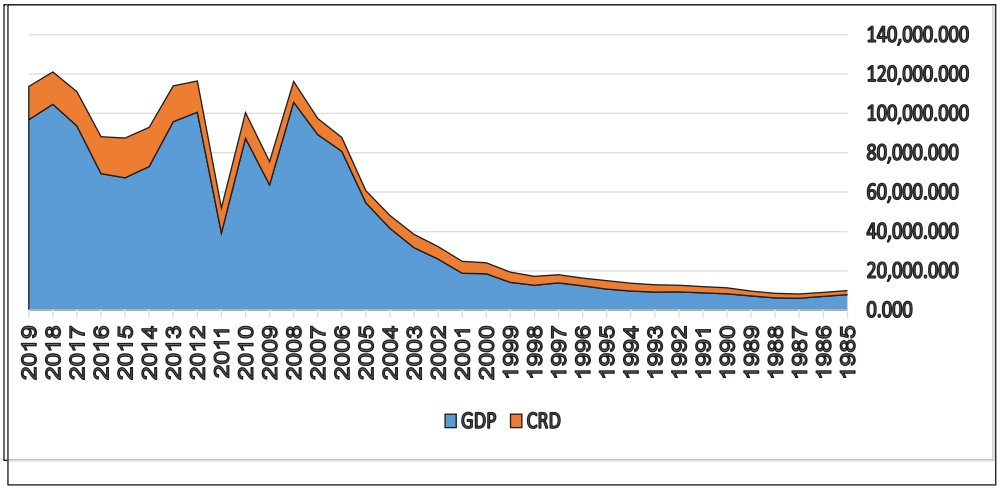

شكل رقم (1) الناتج الإجمالي وحجم الائتمان

أما بالنسبة لحجم الودائع خلال الفترة (1985 - 2019) يتبين من الجدول رقم (2) أن الودائع لأجل لا تشكل نسبة كبيرة من حجم الائتمان، بينما يلاحظ أن حجم الودائع وحجم الائتمان كانا متقاربين خلال الفترة (1985 - 2019)، بعد ذلك أخذ حجم الودائع في الازدياد بنسبة أكبر من حجم الائتمان الممنوح، وقد وصلت أعلى قيمة له عام 2017. كما يتبين من بيانات الدراسة أن حجم الودائع لأجل لم تشكل خلال معظم فترات الدراسة نسبة كبيرة من حجم الائتمان الممنوح. وقد سجلت أعلى قيمة لإجمالي الودائع في عام 2017 بقيمة (95938.50) مليون دينار بينما أدنى قيمة كانت في عام 1985 بقيمة (3247.70) مليون دينار، أما بالنسبة لودائع تحت الطلب فسجلت أعلى قيمة في عام 2017 بقيمة (84827.60) مليون دينار، بينما أدنى قيمة فكانت في عام 1985 بقيمة (2291.60) مليون دينار، أما الودائع الادخارية فبلغت أعلى قيمة في العام 2014 بقيمة (22269.10) مليون دينار بينما أدنى قيمة كانت في عام 1990 بقيمة (878.00) مليون دينار. والشكل (2) يبين حجم الائتمان وإجمالي الودائع والشكل (3) تبين إجمالي الودائع والودائع الادخارية والودائع تحت الطلب.

جدول رقم (2) حجم الائتمان وإجمالي الودائع وودائع تحت الطلب والودائع الادخارية

السنة	إجمالي الودائع (2)	ودائع تحت الطلب (3)	الودائع لأجل والودائع الادخارية (2) - (3)	السنة	إجمالي الودائع (2)	ودائع تحت الطلب (3)	الودائع لأجل والودائع الادخارية (2) - (3)
1985	3247.70	2291.60	956.100	2003	9182.40	6027.10	3, 155.300
1986	3437.90	2331.40	1, 106.500	2004	10913.80	7571.30	3, 342.500
1987	3567.40	2410.00	1, 157.400	2005	13782.50	9607.90	4, 174.600
1988	3310.00	2191.30	1, 118.700	2006	17359.40	12771.90	4, 587.500
1989	3374.70	2409.60	965.100	2007	24767.00	17708.30	7, 058.700
1990	3321.40	2443.40	878.000	2008	41531.00	29795.50	11, 735.500

12, 815.100	35857.90	48673.00	2009	987.700	2578.20	3565.90	1991
12, 974.900	42338.10	55313.00	2010	1, 161.400	3011.60	4173.00	1992
12, 103.700	46376.40	58480.10	2011	1, 293.700	3008.10	4301.80	1993
13, 617.400	54728.80	68346.20	2012	1, 412.400	3623.50	5035.90	1994
21, 727.800	61834.90	83562.70	2013	1, 765.900	3737.20	5503.10	1995
22, 269.100	56641.40	78910.50	2014	1, 990.100	3888.90	5879.00	1996
12, 531.200	58725.90	71257.10	2015	2, 062.900	3976.70	6039.60	1997
11, 214.900	72192.70	83407.60	2016	2, 395.000	4182.80	6577.80	1998
11, 110.900	84827.60	95938.50	2017	2, 568.700	4549.10	7117.80	1999
13, 618.900	80038.60	93657.50	2018	2, 688.700	4745.40	7434.10	2000
11, 034.400	77919.60	88954.00	2019	2, 972.700	5079.10	8051.80	2001
				2, 629.000	5706.60	8335.60	2002

● المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

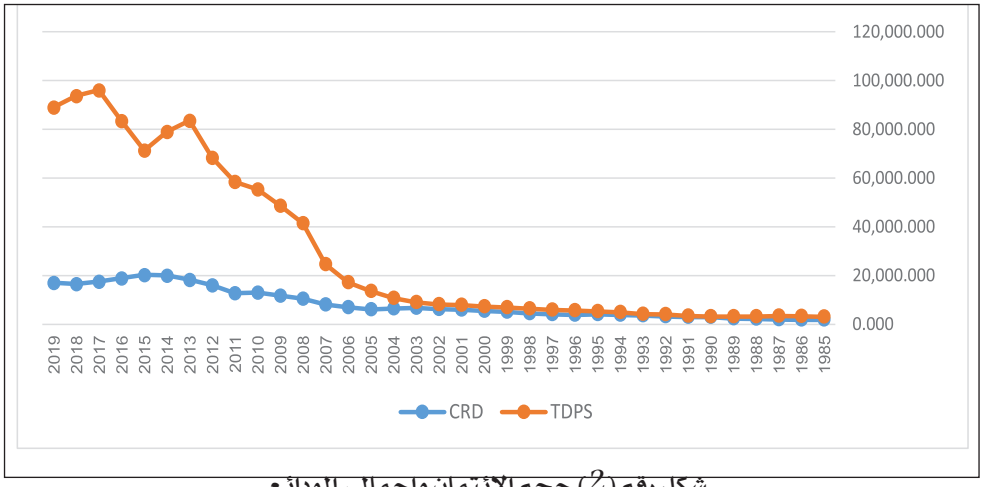

شكل رقم (2) حجم الائتمان وإجمالي الودائع

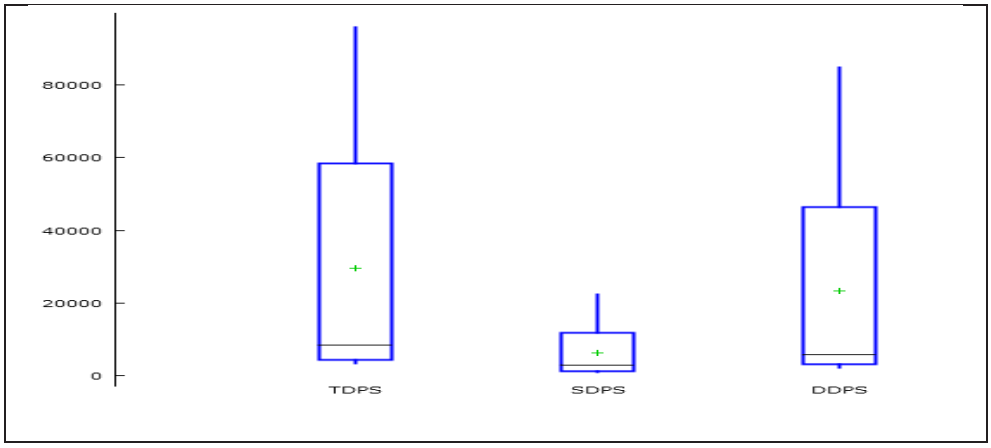

شكل رقم (3) إجمالي الودائع والودائع الادخارية والودائع تحت الطلب

وللتأكيد على ما سبق الوصول إليه، تم إيجاد قيم معامل الارتباط البسيط بين المتغيرات، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بين حجم الائتمان وإجمالي الودائع (0.967) وهي علاقة قوية موجبة، بينما كان معامل الارتباط بين حجم الائتمان والودائع الادخارية (.9260) وهي علاقة قوية موجبة، أما معامل الارتباط بين حجم الائتمان والودائع تحت الطلب كانت (.9510) وهي علاقة قوية موجبة، وهو ما يتفق مع التحليل الوصفي.

جدول (3) معامل الارتباط البسيط

		CRD	TDPS	DDPS	SDPS
CRD	Pearson Correlation	1	.967**	.951**	.926**
	Sig. (2 - tailed)		.000	.000	.000
	N	35	35	35	35
TDPS	Pearson Correlation	.967**	1	.995**	.903**
	Sig. (2 - tailed)	.000		.000	.000
	N	35	35	35	35

		CRD	TDPS	DDPS	SDPS
DDPS	Pearson Correlation	.951**	.995**	1	.858**
	Sig. (2 - tailed)	.000	.000		.000
	N	35	35	35	35
SDPS	Pearson Correlation	.926**	.903**	.858**	1
	Sig. (2 - tailed)	.000	.000	.000	
	N	35	35	35	35

**. Correlation is signi ﷺcant at the 0.01 level (2 - tailed).

● المصدر: مخرجات برنامج SPSS

قياس كفاءة المصارف التجارية في منح الائتمان:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم قياس كفاءة المصارف التجارية الليبية في منح الائتمان خلال الفترة (1985 - 2019)، وذلك من خلال المعايير الاقتصادية الثلاثة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

أولاً - معيار المرونة الدخلية للائتمان (IFC): الجدول رقم (3 - 5) يبين معامل المرونة الدخلية للائتمان (IFC) الممنوح من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (1985 - 2019).

جدول (5) قياس المرونة الدخلية للائتمان* بملايين الدينارات

السنة	التغير في الائتمان	التغير في الناتج	معامل المرونة الداخلية	السنة	التغير في الائتمان	التغير في الناتج	معامل المرونة الداخلية
1985	0.000	0.000	-	2003	417.300	5, 817.600	0.3360
1986	- 1.400	- 891.500	0.0054	2004	- 264.800	9, 845.300	- 0.1718
1987	125.900	- 949.000	- 0.3697	2005	- 343.700	12, 960.000	- 0.2345
1988	159.000	174.400	2.4346	2006	900.600	26, 192.900	0.3928
1989	125.400	1, 005.000	0.3674	2007	1, 124.100	8, 530.400	1.4360
1990	611.400	1, 055.900	1.5640	2008	2, 353.300	16, 468.100	1.4328
1991	99.000	510.400	0.5388	2009	1, 268.100	- 42, 039.300	- 0.1626
1992	239.900	474.600	1.3757	2010	1, 231.900	23, 685.900	0.3484
1993	318.000	- 94.600	- 8.2786	2011	- 258.000	- 48, 203.900	0.0164
1994	275.900	533.500	1.2547	2012	3, 112.900	61, 456.200	0.3206
1995	295.400	1, 001.500	0.7352	2013	2, 332.800	- 4, 804.000	- 2.5521
1996	- 366.500	1, 655.000	- 0.6973	2014	1, 727.600	- 22, 822.500	- 0.2769
1997	250.900	1, 473.200	0.5642	2015	253.000	- 5, 711.700	- 0.1475
1998	364.300	- 1, 189.900	- 0.8523	2016	- 1, 442.600	2, 107.000	- 2.5313
1999	673.400	1, 464.600	1.2437	2017	- 1, 323.600	24, 209.300	- 0.2933
2000	380.400	4, 381.700	0.2870	2018	- 998.400	11, 068.500	- 0.5740
2001	473.600	263.200	5.5608	2019	464.400	- 7, 838.300	- 0.3392
2002	300.200	7, 194.000	0.1701	*من إعداد الباحثة.			

من خلال بيانات الجدول رقم (5) يلاحظ أن معامل المرونة الدخلية للائتمان كان معظم فترة الدراسة يبين الضغوط الانكماشية، حيث سجلـــت أعلى قيمة في الضغـــوط الانكماشية في عـام 1993 بقيمة بلغت (8.279 -)، أما أدنى قيمة فكانت في عام

(1986) حيث وصلت (0.005 -)، بينما سجلت أعلى قيمة في الضغوط التضخمية عام 2001 بقيمة بلغت (5.56)، بينما أدنى قيمة كانت عام 1999 حيث سجلت (1.24). وتشير الإشارة السالبة للضغوط الانكماشية.

ثانياً - معيار التضخم النقدي (MI): الجدول رقم (6) يبين نتائج معيار التضخم النقدي (MI) خلال الفترة (1985 - 2019).

جدول (6) قياس معامل التضخم النقدي*

السنة	معامل التضخم النقدي	السنة	معامل التضخم النقدي	السنة	معامل التضخم النقدي
1985	-	1998	- 0.8523	2011	0.0164
1986	0.0054	1999	1.2437	2012	0.3206
1987	- 0.3697	2000	0.2870	2013	- 2.5521
1988	2.4346	2001	5.5608	2014	- 0.2769
1989	0.3674	2002	0.1701	2015	- 0.1475
1990	1.5640	2003	0.3360	2016	- 2.5313
1991	0.5388	2004	- 0.1718	2017	- 0.2933
1992	1.3757	2005	- 0.2345	2018	- 0.5740
1993	- 8.2786	2006	0.3928	2019	- 0.3392
1994	1.2547	2007	1.4360		
1995	0.7352	2008	1.4328		
1996	- 0.6973	2009	- 0.1626		
1997	0.5642	2010	0.3484		

*تم احتسابه من قبل الباحثة.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بالجدول رقم (6) يلاحظ أن قيمة الانكماش النقدي الذي أحدثه الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي تميز بالقيم السالبة بصورة متذبذبة في معظم فترات الدراسة، حيث بلغت حدتها في 1993 بقيمة بلغت (- 8.2786)، بينما سجلت أدنى قيمة في عام 1995 بقيمة (0.7352). كما يلاحظ أن هناك فائضاً في المعروض النقدي أحدثته المصارف التجارية من خلال ما قدمته من ائتمان ساهم في زيادة الضغوط التضخمية بلغت أقصاها في عام 2001 بقيمة بلغت (5.5608)، بينما بلغت أقل قيمة كانت عام 1999 بمقدار (1.2437).

ثالثا - معيار الاستقرار النقدي (MCS): الجدول رقم (7) قيمة الاستقرار النقدي (MCS) خلال الفترة (1985 - 2019).

جدول (7) حساب معامل الاستقرار النقدي*

السنة	معامل الاستقرار	السنة	معامل الاستقرار	السنة	معامل الاستقرار
1985	-	1998	791.7567	2011	15، 477.1718
1986	258.8033	1999	131.9375	2012	- 6، 597.4157
1987	466.4861	2000	- 945.2513	2013	3، 246.8571
1988	93.6916	2001	388.4316	2014	7، 967.7346
1989	- 215.8751	2002	- 1، 464.7856	2015	1، 968.7314
1990	220.4677	2003	- 824.8276	2016	- 2، 012.5027
1991	- 84.7249	2004	- 1، 806.4181	2017	- 5، 835.8653
1992	65.5114	2005	- 1، 809.1113	2018	- 2، 737.6875
1993	356.4123	2006	- 1، 392.3604	2019	1، 833.3884
1994	56.0025	2007	341.2764		
1995	- 106.3805	2008	710.8886		
1996	- 892.1078	2009	9، 065.3155		
1997	- 193.8088	2010	- 2، 304.2727		

* من إعداد الباحثة.

من خلال بيانات الجدول رقم (7) يلاحظ إنه وفقا لهذا المؤشر هناك تقارب بين

الضغوط التضخمية والانكماشية، حيث سجلت الضغوط التضخمية في (18) عاماً بينما الضغوط الانكماشية سجلت في (16) عاماً، بينما وسجلت الضغوط التضخمية أعلى قيمة لها في عام 2011 بقيمة بلغت (15، 477.1718) وأدنى قيمة كانت في عام 1994 بقيمة بلغت (56.0025). أما الضغوط الانكماشية عام 2012 بقيمة بلغت (- 6، 597.4157) وأدنى قيمة كانت في عام 1991 بقيمة بلغت (- 84.7249). ويبين الشكل رقم (5) الذي يوضح المعايير الثلاثة التي استخدمت في هذه الدراسة يلاحظ التشابه بين معياري المرونة الدخلية (IFC) والتضخم النقدي (IM) ما يعني اتفاق المعيارين في وجود الضغوط الانكماشية أو التضخمية.

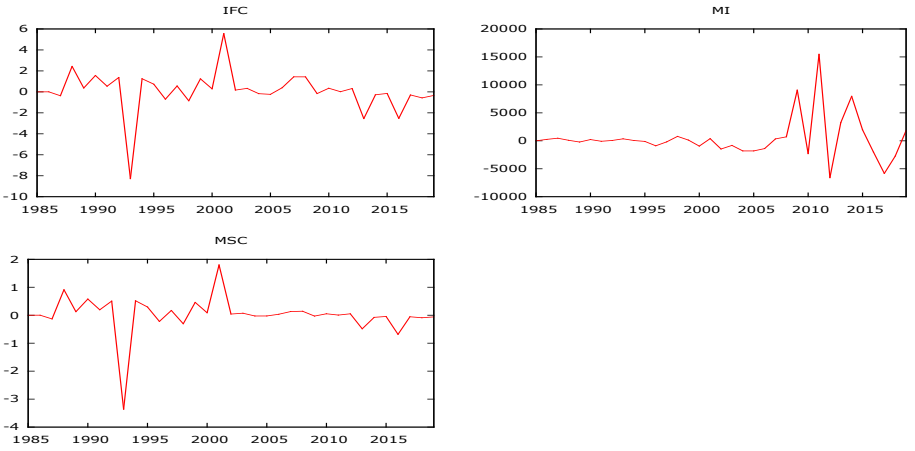

الشكل رقم (5) يوضح المعايير الثلاثة التي استخدمت في الدراسة

■ النتائج والتوصيات Results and recommendations

قامت هذه الدراسة بقياس كفاءة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1985 - 2019، وذلك باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

1 - توصلت الدراسة إلى أن حجم الودائع الادخارية لا تشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع. والتي من المفترض أن تشكل الجانب الأهم من حجم الودائع.

2 - توافقت المؤشرات الثلاثة، على أن الائتمان المصرفي تسبب في إحداث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الليبي في (10) سنوات، وذلك في (1986، 1988، 1990، 1992، 1994، 1999، 2001، 2007، 2008، 2011).

3 - كذلك توافقت المؤشرات الثلاثة على أن الائتمان المصرفي أدى إلى إحداث ضغوط انكماشية في الاقتصاد الليبي خلال (6) سنوات، وكانت هذه الضغوط الانكماشية في الأعوام (1996، 2004، 2005، 1016، 2017، 2018).

4 - اتفق مؤشرا التضخم النقدي (MI) والمرونة الدخلية (IFC) من الدراسة على وجود ضغوط تضخمية بسبب الائتمان المصرفي وذلك في (20) فترة من الدراسة، أيضا اتفق المؤشران على وجود ضغوط انكماشية تسبب بها الائتمان المصرفي وذلك خلال (14) فترة من الدراسة.

5 - يلاحظ أن السياسات التي يتبعها المصرف المركزي لها دور مؤثر في حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية وبالتالي يؤثر في كفاءة الائتمان.

6 - من خلال المؤشرات التي استخدمت في هذه الدراسة تبين عدم وجود كفاءة في منح الائتمان المصرفي من المصارف التجارية الليبية.

7 - يمكن الإجابة عن سؤال مشكلة الدراسة بأنه لا توجد كفاءة في الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، كونه يساهم بدرجة كبيرة في الضغوط سواء كانت إنكماشية أو تضخمية وفقا لهذه المؤشرات.

- **ومن خلال النتائج توصي الدراسة بما يلي:**

1 - العمل على دعم وتطوير آليات عمل المصارف التجارية لرفع كفاءتها خاصة في مجالات الإقراض والائتمان المصرفي.

2 - ضرورة مراجعة الإجراءات التنفيذية والتشريعات التي يتبعها المصرف المركزي والخاصة بالسياسة الائتمانية ومنح الائتمان.

3 – نظراً لكون حجم الودائع الادخارية لا تشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع لذلك توصي الدراسة، والبحث عن وسائل أخرى خصوصاً بعد إلغاء الفائدة منذ العام 2012.

4 – الاستفادة من المعايير الاقتصادية التي استخدمت في هذه الدراسة ضمن معايير تقييم كفاءة المصارف التجارية في النشرات والتقارير التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي.

■ المراجع

1. بسيسه، آمنه. (2015). أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد بوضياف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المسيلة. الجزائر.

2. السبهان، شروق خلف لطيف. (2018). تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد 12. جامعة البصرة. ص 43 – 69.

3. سيف، فادي. (2016). مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد. الجامعة الافتراضية السورية.

4. عبادي، محمد. (2014). تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989 – 2009). مجلة لتواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. العدد 39.

5. مصرف ليبيا المركزي. إدارة البحوث والإحصاء. العيد الخمسون للتأسيس 1956 – 2006.

6. مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

7. الشيخلي، هديل أمين. (2012). العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط.

8. أنجرو، إيمان. (2007). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة. كلية التجارة. جامعة تشرين. سوريا.

9. الدغيم، عبدالعزيز، (2006). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. المجلد 28. العدد 3. ص ص199 – 218.

10. عراج، ياسمينة. (2018). تقييم كفاءة البنوك التجارية باستخدام تحليل البيانات المغلفة DEA: دراسة حالة مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر خلال سنة 2014. رسالة ماجستير

غير منشورة. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

11. عبدالمولى، وليد. (2011). كفاءة البنوك العربية، مجلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

12. فلوح، صافي. (1999). محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الثانية. منشورات جامعة دمشق.

13. العياش، محمد. (2011). كفاءة المصارف في تعبئة المدخرات ومنح الائتمان: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة بحوث جامعة الفرات. سلسلة العلوم الأساسية. العدد 1. ص ص291 - 311.